

تتمية الإستيطان في الجزائر 1870 - 1930

بقلم: شارل رويير أجرون

ترجمة محمد الطاهر العمودي

1 - تنمية الاستيطان في الجزائر 1870- 1930

كرد فعل على السياسة الإمبراطورية، فإن الجزائر " الجمهورية " أوتي لها أن تمارس الاستعمار الاستيطاني المباشر وكان أملها (أي الأقلية الفرنسية) هو الوصول إلى إنجاز استيطان زراعي بفضل الأراضي الممنوحة بالمجان على شرط التساكن (أو الإقامة) الفعلية الإجبارية وعدم الاستجابة لهذا الشرط، يؤدي بالطبع إلى فسح الاستفادة.

أولا: توجه نداء إلى أهل ألزاس -لورين(Alsace-Lorraine) بحيث تكلفت لهم الحكومة بمنحهم 100000 هـ من الأراضي الجيدة، ولكن هذه المحاولة أخفقت ومن مجموعة 1183 عائلة التي أوتي بها مقابل غلاف مالي كبير (6500 عن كل عائلة) استطاعت أن تتمسك بالبقاء على الأرض، ثم إن الاستيطان الرسمي توجه كمحاولة ثاني؟ نحو جلب الفلاحين من جنوب شرقي فرنسا (أو إلى فرنسيي الجزائر) والنتائج كانت أحسن، إذ في خلال عشرية واحدة 4000 عائلة وصلت من فرنسا وفي المجموعة فمن 1871 حتى 1882، 347268 هـ ثمنها 43 مليون فرنك، منحت بالمجان لصالح هؤلاء الفلاحين وأنشئت 197 قرية للإيواء، هذه المجموعات الاستيطانية، سكنها في 1882، 30000 ساكن نصفهم أي 14137 أمكن الإبقاء عليهم محليا، غير أن شرط التواجد الشخصي

(Résident) وقع تجاوزه بكيفية تحايلية، والنتيجة هو أن عددا كبيرا من المستفيدين سلموا أماكنهم للعرب لتسييرها (من طرف الخماسين)، هذا بالإضافة إلى أن الكثير منهم باعوا أراضيهم؛ وما إن حلت 1882، حتى أن 1331 عائلة انتهت إلى تسليم أملاكها.

ولإحكام السيطرة على التل، شنت حملة جديدة اتجاه " تدعيم القدوم " وقد قوم الكولون النواب على أن المصاريف (أو التكلفة) لإنجاز عملية التحويل و لتتصيب سوف لن تكون أرفع من العمليات السابقة :16.5 مليون فرنك، وطالبوا فرنسا، في 1881 تخصيص ميزانية قدرها 50 مليون تخصص لبناء 175 قرية تتربع على 310000 هـ منها 300000 هـ تفتك من الأهالي بواسطة شن حملة واسعة تستهدف نزع الملكية وهو إجراء ضروري لا بد من تحقيقه، وكانت هذه الحملة يدعمها النواب الجمهوريون، غير أن الأحرار حاربوها تحت لواء الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي: فالمشروع أجل أو رفض، وكان على الاستعمار الاستيطاني أن يصطدم بالتأخر في التضخم و النمو نوعا ما، دون أن يتوقف في الواقع لأنه كان بإمكانه الحصول على الاراض من أراضي الدولة بوسيلة نزع الملكية و الشراء .

-ملاحظة :

في العشرية 1881- 1890، 176000هـ تم منحها وقسمت على 3206 مستثمرة أغلبها بالمجان ما عدا أن البعض منها وقع بيعها بالمزاد أخذها ملاك قدماء الذين يستغلونها بواسطة الخماسة، وبعد 1880 عمليات البحث و لإحصاء لتحديد ومراقبة حقوق الدولة على الأراضي ، استؤنفت، وجاء القانون الجديد (S.C) الذي استمر تطبيقه حتى 1899 على 224 قبيلة التي لم يطبق عنها قانون الأراضي الصادر في 1863، سمح هذا القانون بافتكاك مجانا لصالح مصالح أملاك الدولة حوالي 95700هـ، دون الحديث عن الأراضي التي منحت للبلديات والحوصلة أنه بفعل هذه الإجراءات، لقد أحصيت في ظرف العشرية 1900- 1891 نحو 120097هـ، وقع منحها للفرنسيين، والخلاصة أن الجمع الذي يمكن تسجيله في الفترة الممتدة من 1871- 1900هـ هو 687000هـ بالتقريب.

-الاستيطان الحر:

الاستيطان الحر كان هو بدوره عرف نموا، بفعل قانون قرنيي (Warnier) الذي صدر في 1873 المعروف بـ " قانون الكولون " وكذا القانون التكميلي لـ 1887 اللذان يخلفان القانون الإمبراطوري (S.C). وبحجة إلغاء الملكية التي تدعى " الجماعية "، فإن قانون قرنيي كان يسعى إلى الانقضااض على النظام العشائري وبالتالي تسهيل عمليات بيع الأراضي الجماعية للأهالي قطعاً ولو على

الشياع (وهي على حالة الجمع)، ثم أن هذا القانون تلتته عدة تفسيرات خبيثة وخارجة عن القانون مكنت من تدعيم فاعليته.

الأراضي " ملك الجماعة " يقع مطالبة - مشتري مضارب لقطعة أرض صغيرة تقع ضمن هذه الأراضي، يمكن للمضارب في أغلب الحالات إن شاء الموثقون والوسطاء، وبكل سهولة، ويمكن إتلاف كمجموعة أو أقلية والحصول بأزهد الأثمان على أراضي شاسعة واستملاكها.

حتى 1890، ما تفعله الإدارة هو غض البصر أمام هذه الفضائح غير انه حالما أخبر البرلمان بما يجري، فإنه تم العدول على قانون وأقرت الإدارة مبدأ " عدم المساس بأراضي العرش، على أنها غير قابلة للتجزئة أو المضاربة حتى 1921مما يدل على أن الاستيطان ما انفك يطالب بنتيجة الإدارة في التدخل أو فرض الوصاية على هذه الأراضي؛ والعمل على فرنستها الشاملة ".

القانون العقاري الذي لم يستقر على حال، فكان موضوع تغييرات وإضافات مستمرة حتى صار يصعب فهمه، وعلى كل فإنه كان يرمي في النهاية إلى كبح جماح التوسع الاستيطاني الحر، ولكن من 1880 - 1908، فإن مجموع ما تحصل عنه الكولون هو: 450823هـ، ولهذا فإن الاستيطان استطاع إذن أن يحصل على مليون

هكتار في أقل من 30 سنة 1871 - 1898، مع أنه لم يتحصل في الفترة ما بين 1830 - 1870 إلا على 480000هـ.

إن تنمية الأقلية الزراعية الأوروبية (من حيث العدد) كانت بطيئة جدا: عام 1871 بلغت 119000، لتصل في 1900 الحد: 200000 ولو أنه في الواقع تتشكل أغلبية هذه الأقلية من فرنسيين، إلا أنها كانت سببا في استقدام أعداد هائلة من العملة في أوساط مختلفة: إيطاليون - أسبان - مالطيون "تدعيم هذه المجموعة، ثم لتخلفها في التسيير في الفترة لاحقة". يبدو أن الجمهورية لم تفلح في خطتها بعد في جزأرتها: طبقة من الفلاحين الأوروبيين تم تنصيبها على أساس التنامي و العيش بحيث تمثل ثلث تعداد العام للهجرة الأوروبية هؤلاء الكولون الفرنسيون لم يكن باستطاعة احد أن يشير إليهم بمجموعة الحفاة الذين تتحدث عنهم الأساطير، بل إن أكثرهم تحولوا إلى ملاكين أو استغلاليين على وجه الكراء يؤدون حياة البحبوحة والرخاء المفرط، جاؤوا يبحثون عن الغنى هؤلاء الأشخاص، فإن أرض الجزائر لم تكن لتصنع منهم جبهة المميزين فقط، ولكن في الوقت نفسه صارت (الأرض) وسيلة ادخار ومضاربة (Speculation). فالكولون لم يتوصلوا للتأمل بكيفية منسجمة، إذ بالنسبة لهم فالزراعة مضاربة أكثر من أن تكون نمط حياة.

حتى 1880، استمر القمح على أن يكون الزراعة المتميزة للمستوطنين وهي الزراعة الوحيدة التي مكنت المعمر الصغير الذي لا يملك رأسمالا من البقاء، فبعد تضاعف المراكز التجارية ذات الطابع الزراعي، والانخفاض العالمي في أسعار المنتجات (الحبوب) فالكولون دخلوا مغامرة في إدخال منتجات أكثر ربما بالدرجة الأولى : أولا وهي زراعة العنب، فانخفاض الإنتاج من هذه المادة بفرنسا بفعل " الفيلوكسيرا "، أقام هذا الانقضا لهم الفرصة السانحة، فاغتموها، وبفضل الحصول على التموينات الممنوحة، مما سهل في تعميم هذه الزراعة ليغطي فيما بعد كل المساحات .

فمساحات الكروم المزروعة التي لا تتعدى 15000هـ في 1878، بلغت في 1890، 110000 هـ فبعض المراكز الاستغلالية وكذا بعض المدن التي كانت شاغرة، عمت فيها البناءات والمخازن لاستقبال منتج الخمر وعندما حدث انخفاض في الأسعار وعنت الأزمة، نتيجة البوار وشحت الاعتمادات المالية ، فإن ذلك لم يؤثر في ازدهار زراعة العنب إذ بلغت المساحات المستغلة في الفترة الممتدة من 1907 - 1914، 167000هـ وفي الأثناء عاد القمح ليصبح زراعة رابحة، واخذ الكولون في توسيع المساحات المزروعة من هذه المادة، نحو الجنوب (سرسو) ولو أن هذا الازدهار جاء متأخرا، إلا انه مكن من إحداث قفزة جديدة للأمام .

حملة الاستيطان امتدت وتوسعت حتى خلال الفترة الذهبية لسنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى 1914، فبفضل الاقتناء " المكثف " الذي حققه الكولون، الذي صاروا أغنياء (427000هـ في فترة 1909- 1917 وكذا عودة ظهور سياسة الاستيطان الرسمي ((أكثر من 200000هـ تم توزيعها فيما بين 1901- 1914)، منها 53000هـ منحت بالمجان وبذلك أصبح لدى الكولون في 1917:2123288هـ من الأراضي الزراعية و194159هـ من الغابات ، فهذه الأرقام صارت بين التنازلات المكثفة التي حدثت في سنوات 1918- 1921و التي أعطت الانطباع ولو مؤقتا بحدوث أزمة عميقة وخطيرة ، ذلك أن 111306هـ أعلن عن بيعها، أمكن لها أن تستعيد مكانتها في النمو، وفي 1930، أصبح الكولون يملكون مجموع 2350000هـ، وفي 1934،2462537هـ.

وفي المجموع، 1468677 هكتار منحت للكولون بفعل تطبيق سياسة تعميم الاستيطان الرسمي ؛أما الباقي فحصل بواسطة الشراء 1712000هـ مقابل 532 مليون فرنك، ولكن بالإمكان أن نجمع ما باعه الكولون للمسلمين 700000هـ مقابل 530 مليون فرنك في 1928، جاءت قوانين جديدة محتواها تسهيل فرنسة أراضي العرش وإباحة المتاجرة بها إذ كان يصعب لحد التاريخ أن تكون محلّ مضاربة أو مساومة.

ومع ذلك فإنّ الأقلية الزراعية الأوروبية لم تعد تسجل ازديادا أو نمواً من حيث العدد، إذ من 1906 حتى 1926، بقيت تقريبا كما هي، بل هبطت النسبة المئوية من 34.6% إلى 28.6% حسب التعداد العام للجالية الأوروبية. تقلص عدد المعمرين الزراعيين يزداد بصفة محسوسة اعتباراً من 1930، إثر تراجع فرنسا عن سياستها في الإستيطان المباشر الزراعي.

ملاحظة: و في الحقيقة فإنّ تجميع المستثمرات الصغيرة، وهو بمثابة عائق اقتصادي في بلد يعتبر اقتصاديا يتمتع بقابلية، ومرشحا لأن يتحول مستقبلا إلى ميدان لزراعة المنتجات المضاربة، طفق مبكراً يتضايق بوجود الأوروبيين و منذ ما قبل 1914 (40% فقط) إذ ليس أكثر من 40% من الملاكين و 20% من المستثمرين من مجموع الزراعيين الكولون، أي ما يعادل 2/5 من مجموع كتلة العملة المأجورين، و في عام 1930 (أصبحت النسبة 43%)، أما المستثمرة الكبيرة التي وقع تعيمها (في 1930، ربع الملاكين الزراعيين الأوروبيين كانوا يملكون مستثمرات تبلغ مساحة كل واحدة منها 100هـ)، أعاق مجيئ فلاحين أوروبيين جدد. أمّا زراعة الغنّ التي كانت من شأنها أن تشجع تعمير البلاد بعدد كبير من صغار الفلاحين على نمط ما هو موجود ما وراء البحر، لم يكن إلاّ أن تصبح وسيلة أكثر من أنّها مجرد إسعاف ضد إفلاس الفلاحين الرسميين في مادة الحبوب، ثم أنّ الملكية الكبيرة سواء المنتجة

للحبيب أو العنب ابتلعت هذه مستثمرات الصغيرة وطرد أهلها ، ففي السرسو، وقع تجميع مستثمرات صغيرة لتصير فيما بعد المستثمرات تتربع على مساحات من 4000هـ إلى 5000هـ. وفي 1930 لم يكن سوى 26153 ملاك كولون يملكون ما مجموعة 2345667هـ مع أنّ الخمس 1/5 من هذا العدد كان يملك مستثمرات مساحة الواحدة منها 318هـ. في المتوسط تغطي مساحة كلية تبلغ 1721979هـ أي ما يعادل 74% من الأراضي العامة التي يملكها كل الفلاحين الكولون، 18% من الملاكين يملكون وحدات مساحة الواحدة منها تغطي من 50 إلى 100هـ و المجموع هو: 364366هـ.

ما إن حلت 1930، حتى انقلبت الهجرة الفرنسية إلى مجموعة من الإطارات أو بالأحرى تحولت إلى مؤسسة لتوليد الإطارات الأوروبية وهو نفس المصير الذي أراده لهم تقنيو ومفكرو الإمبراطورية الثانية.

في ميدان تنمية الزراعات التي كان لها دورها المركزي في تشييط الصادرات بصفة ملموسة ، نسجل أنّ 50% من مدا خيل الصادرات يأتي من بيع الخمور (أي الخبائث)، إذن فإنّ المجموعة الزراعية أغنت " الجزائر الأوروبية " غير أنّ الهدف أو الفائدة الاقتصادية من استعمار الجزائر ضاعت ، بل كان بالنسبة للشعب الفرنسي (ما

وراء البحر) مصدر إحباط، إذ المنتج الجزائري صار يشكل عامل منافسة خطيرة للفلاحين داخل أسواقهم .

كما أن الجزائريين أصبحوا من جهتهم ، يواجهون أصابع الاتهام إلى الكلون على أنهم مجموعة جشعة لا تفكر إلا في مصالحها على حساب مصالح الجماهير وأقواتها، إلى أن حوّلوا البلاد إلى حقل خمور على حساب المنتوجات الحياتية .

أما المستعمرة الحضرية ، فلقد نمت بالتوازي وازدهرت (بالتوازي) مع المجموعة الزراعية ، غير أن المجموعة الساكنة في المدن تفوقها عدداً، فالمدن الأوروبية أصبحت مراكز إدارية ثم اقتصادية، جذبت إليها بالإضافة للموظفين والتجار الفرنسيين، أجانب من كل حذب وصب، إذ سجل مجيء 260000 مهاجراً من مختلف البلدان الأوروبية من 1870 إلى 1900.

في عام 1872، 60% من الأوروبيين أصبحوا سكان مدن؛ هذه النسبة وصلت إلى 63.6% في 1886، و65.4% في 1906، 71.4% في 1926. فالمدن ، وخاصة الصغيرة منها تحولت إلى مراكز كبرى.

ورغم الاستيطان الرسمي، وتحويل اليهود إلى فرنسيين من حيث الجنسية، إلا أن " عدد الأجانب في حالات كثيرة، يفوق عدد الفرنسيين، فقانون 1889/06/26 فرض الجنسية الفرنسية على

كل المولودين من أبناء أجانب الذين لا يرفضونها : فكان التجنيس يمنح آليا .وبهذا الأسلوب فكان الهدف المنشود هو الوصول إلى تحقيق الغلبة العددية لأهل فرنسا ثم المتجنسين على نحو ما ذكر :

- في عام 1886، بلغ تعداد الفرنسيين 219000 بينما بلغ عدد الأجانب 211000.

- في عام 1896، بلغ تعداد الفرنسيين 318000 بما في ذلك 5000 من الأجانب المتجنسين و212000 أجنبي .

- في 1901، عدد الفرنسيين بلغ 364000 من بينهم 72000 مجنسين مقابل 189000 أجنبي .

" فالخطر الأجنبي " الذي كان يخيف الساسة المحليين وكثير منه لأغراض انتخابية ،كان في النهاية مجرد ظاهرة ذات الطابع التاريخي قليل الأهمية بالنسبة لاختلاط الفرنسيين الأصليين ونظرائهم المجنسين(أو الفرنسيون الجدد) أو بعبارة أدق الجزائر ،في 1872، بلغ عدد السكان الأوربيين 280000 ليصل إلى 578000 في 1896.

ولحد هذا التاريخ، 1896 فإن عدد الأوربيين الذين ولدوا بالجزائر تجاوز كثيرا العدد الأصلي للقادمين وبعبارة أدق، فإن شعبا جديدا

بدأ في النمو ،ومما حدا ببعض الساسة تساندهم كتلة من المشاغبين .جالت في خاطرهم فكرة أنه حان وقت المطالبة بـ "الجزائر حرة."

المرجع

(❖) - فصل من كتاب " تاريخ الجزائر المعاصر "

للكاتب : شارل روبيير أجرون.

مطبعة P.U.F 1994 ،ص.41- 53.